Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّة
Vol.32 / No.9/ 2024 المجلد 32 / العدد 9/2024

النشاط الاقتصادي لبلدان وسط القارة الأفريقية بعد الاستقلال

علي رياض كوير
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية
aliraid131987@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 28 / 5/2024 تاريخ قبول النشر: 23/ 6/2024 تاريخ نشر البحث: 29/ 9/ 2024

المستخلص

سلط البحث الضوء على النشاط الاقتصادي لدول وسط القارة الأفريقية بعد تحررها من سيطرة الاستعمار الغربي، نظراً لما تتمتع به تلك البلدان من زراعة وغابات ومعادن ومستنقعات وبحيرات ومرتفعات، وقد كانت ثرواتها سبباً للتدخل الأجنبي المستمر في شؤونها، أما حالة الفقر المدقع الذي كانت تعيشها شعوبها، فترجع لحالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي عاشته تلك البلدان، والفساد الذي ساد الإدارة التي حكمت منذ الاستقلال، فضلاً عن التحكم الغربي في ثرواتها، وإلى جانب ذلك عدم وجود خطط اقتصادية مدروسة ومبرمجة، وكذلك نقص الخبرات الفنية والنهضة العمرانية، وإزاء ذلك بقيت تلك البلدان تعاني منذ استقلالها من حالة عدم الاستقرار والفوضى الشاملة التي عمت أكثر أراضيها، إذ كان للتدخل الأجنبي في شؤونها أثر واضح في تصاعدها وانتشارها واستمرارها، الأمر الذي خلق حالة من العنف والعنف المضاد بين القوى الوطنية، إلا أن بلدان وسط أفريقيا اجتهدت في استقطاب رأس المال التنموي من البلدان الأخرى مثل الصين واليابان منذ استقلالها، فضلاً عن اتجاه بعض تلك البلدان نحو الاشتراكية من أجل دعم اقتصادها الوليد.

الكلمات الدالة: أفريقيا، الاستعمار، النشاط الاقتصادي، استقلال، معادن، زراعة، صناعة.

The Economic Activity of the Middle Africa Countries after Independence

Ali Riad Coeur
General Directorate of Education in Qadisiyah Governorate

Abstract

The research shed light on the economic activity of the Central African countries after their liberation from the control of Western colonialism, given the agriculture, forests, minerals, swamps, lakes and highlands that these countries enjoy. Their wealth was a reason for continuous foreign intervention in their affairs. As for the state of extreme poverty that their people were experiencing, It is due to the state of internal political instability that these countries experienced, and the corruption that prevailed in the administration that has ruled since independence, in addition to Western control over their wealth, and in addition to that, the lack of studied and programmed economic plans, as well as the lack of technical expertise and urban renaissance. As a result, these countries continued to suffer. Since its independence from the state of instability and comprehensive chaos that pervaded most of its lands, foreign interference in its affairs had a clear role in its escalation, spread, and continuation, which created a state of violence and counter-violence among national forces. However, the countries of Central Africa have striven to attract development capital from Other countries such as China and Japan since their independence, as well as the trend of some of these countries towards socialism in order to support their nascent economy.

Keywords: Africa, Colonialism, Economic Activity, Independence, Minerals, Agriculture, Industry.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المقدمة:

ظهر على الخريطة السياسية للقارة الأفريقية عام 1960، وبعدها عدد من الجمهوريات المستقلة وهي: الغابون، والكونغو، وتشاد، وأفريقيا الوسطى، مالي، النيجر، الكاميرون، وبوروندي، وأنغولا، وكان يطلق على بعض تلك البلدان اسم أفريقيا الاستوائية الفرنسية، ورغم ما تمتلكه قارة أفريقيا من ثروات هائلة، إلا أن التخلف الاقتصادي أصبح سمة لازمتها بعد استقلالها، وبالنظر إلى خارطة أفريقيا الاقتصادية يلاحظ أنها تحوز على امكانات هائلة، من ثروة حيوانية ومساحات صالحة للزراعة لمختلف المحاصيل، فضلاً عن وجود كميات هائلة من المعادن والبترول والغاز الطبيعي، إلا أن سوء الإدارة والحروب الاهلية والأطماع الاستعمارية كان سبباً رئيساً في التأخر الاقتصادي لبلدان القارة الأفريقية بعد استقلالها، ولتسليط الضوء على اقتصاد بلدان وسط أفريقيا، فقد كرست هذه الدراسة لتتبع مراحل تطورها الاقتصادي بعد الاستقلال.

تضمن البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول النشاط الاقتصادي لدول الكونغو وأفريقيا الوسطى وتشاد، في حين تطرق المبحث الثاني إلى النشاط الاقتصادي لدول مالي والنيجر والكاميرون والغابون وبوروندي وأنغولا.

المبحث الأول: النشاط الاقتصادي لدول الكونغو وأفريقيا الوسطى وتشاد.

يأتي الكونغو في مقدمة الدول الأفريقية ذات الإمكانات الاقتصادية الكبيرة[1،ص320]، وثالث دولة أفريقية من حيث كبر المساحة بعد السودان والجزائر بمساحة تقدر بـــ(2,345) مليون كم2، وعلى الرغم من تلك المساحة يعد الكونغو دولة مغلقة باستثناء ساحل ضيق بطول (35)كم فقط على المحيط الاطلسي [2،ص234]، وتحد الكونغو كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وروديسيا "زيمبابوي"، وأوغندا ورواندا وبورندي وتنجانيقا "تنزانيا" والكونغو برازافيل والسودان وانغولا، وتعد الفرنسية هي اللغة الرسمية إلى جانب اربع لغات محلية[3،ص1-2].

وقد أثر كبر المساحة وتباين المناخ وتفاوت سقوط الامطار في أساليب الحياة الاقتصادية السائدة في الكونغو، فيوجد القنص والجمع البدائي لدى جماعات الاقزام، والزراعة البدائية المتنقلة في وسط البلاد، ثم الزراعة المتطورة والدائمة التي أدخلها الاوربيون، وأهم المحاصيل التي ينتجها الكونغو هي المطاط الذي كان المورد الرئيس لدولة الكونغو[1،ص321]، فضلاً عن القطن والسكر وزيت النخيل، وينتج الكونغو محاصيل نقدية متنوعة مثل الكاكاو وقصب السكر والتبغ والشاي [1،ص330].

ويمثل الإنتاج المعدني عماد الاقتصاد الكونغولي، حيث ينتج الأخير النحاس والكوبالت والماس واليورانيوم، والكونغو سادس دولة في إنتاج النحاس الذي تتركز خاماته في كاتنجا وكاساي وكيفو، ويحتل المرتبة الأولى في إنتاج الكوبالت، وثاني دولة في إنتاج الماس الصناعي والمنغنيز، وجميع تلك المعادن تستثمرها الشركات الاحتكارية الغربية، إذ كانت أكثر تلك المنتجات تذهب إلى بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية ولوكسمبورغ [3،ص3-4]، فضلاً عن النفط الذي انتج منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ويعد اقتصاد الكونغو عند

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

استقلاله من أحدث وأغنى اقتصاديات الدول الأفريقية مقارنة بأي بلد يقع بين الصحراء وجنوب أفريقيا، إذ أنشأ البلجيكيون مزارع كبيرة وفعالة نسبياً ومجمعات تعدين ومنشآت صناعية وبنى تحتية لدعمها، باستثمار ملياري دولار لتوسيع المرافق الاقتصادية والاجتماعية في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبلغ متوسط إجمالي الاستثمار حوالي ربع الناتج القومي الإجمالي، وهو معدل لا يضاهيه سوى عدد قليل من البلدان الأخرى في العالم[4،ص5].

وفي غضون أسبوع من الاستقلال انهارت سلطة الحكومة المركزية في جميع أنحاء الكونغو بالكامل تقريباً، وانتشرت الحرب القبلية على نطاق واسع وتعرض البيض للضرب والقتل، وعلى أثر تلك الأحداث انخفض النشاط الاقتصادي الحديث بشكل حاد، وتكبد البلجيكيون خسائر فادحة لكنهم تمكنوا من مغادرة البلاد، في المقابل لم يكن لدى الكونغوليين الذين كان أداءهم سيئاً اقتصادياً خيار المغادرة، إذ طُردوا من المشاريع الاقتصادية التي نظمتها بلجيكا، واستوعب البعض منهم في وظائف حكومية دائمة، لكن الأسعار ارتفعت بشكل كبير جداً[4،ص7]، وإزاء ذلك أصبح الكونغو بلـداً عاجـزاً عن سداد ديـونه الخارجية، وعلقت عضويته في صنـدوق النقد الدولي([1])[5،ص– 18]، وكانت ثرواتـــــه سبباً للتدخل الأجنبي المستمر في شؤونه، أما حالة الفقر المدقع الذي يعيشه الشعب الكونغولي فترجع لحالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي عاشته تلك البلاد، والفساد الذي ساد الإدارة التي حكمت منذ الاستقلال، فضلاً عن التحكم الغربي بالثروات الكونغولية[6،ص1]. وهنا لابد من التساؤل لماذا بقيت جمهورية الكونغو متخلفة رغم وجود تلك الإمكانات الاقتصادية؟ ربما يكون ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود خطط اقتصادية مدروسة ومبرمجة، فضلاً عن النقص في الخبرات الفنية للنهضة العمرانية.

وكان للفوضى التي أعقبت الاستقلال تأثيرها الأكثر كارثية على المزارعين الكونغوليين الذين انخفض إنتاجهم من المحاصيل النقدية، وبحلول عام 1964، كان القطن الذي يزرعه الكونغوليين يمثل (10%) فقط من مستوى ما قبل الاستقلال، والأرز (30%) والذرة (50%)، وقد حدث ذلك الانهيار بشكل رئيسي بسبب انهيار المخططات الزراعية عالية التنظيم التي تطورت في المدة الاستعمارية مع مغادرة الموظفين المشرفين البلجيكيين للبلاد، وانخفض إنتاج معظم منتجي المحاصيل النقدية الكونغولية الآخرين بسرعة لأنهم كانوا يعتمدون على الشركات البلجيكية لتوفير الائتمان والبذور وغيرها من الإمدادات، من شراء ومعالجة ونقل إنتاجهم، فضلاً عن تعرض خدمات الإرشاد البحثية التي ترعاها الحكومة إلى الضعف الشديد، وعلى الرغم من أن البلجيكيين أعادوا فتح بعض المزارع في وقت لاحق، إلا أن الاضطرابات المتجددة أبطلت معظم الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج[4،ص14–17].

ومهما يكن من أمر فقد بقي الكونغو منذ استقلاله في حزيران عام 1960 يعاني من حالة عدم الاستقرار والفوضى الشاملة التي عمت أكثر أراضيه في مدة تزيد على ثلاثة أعوام، وكان للتدخل الأجنبي أُثر واضح في

([1]) مؤسسة مالية دولية مقرها العاصمة الأمريكية واشنطن، أنشئت في عام 1944، ويبلغ عدد أعضائها (189) دولة، يختص الصندوق بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

تصاعدها وانتشارها واستمرارها، فقد مولت نصف النفقات الحكومية بالإنفاق بالعجز، الأمر الذي أدى إلى ضخ الأموال بشكل عشوائي في الاقتصاد، في حين انخفض المعروض من السلع المتاحة، ونتيجة لذلك ارتفعت تكلفة المعيشة ستة أضعاف بين منتصف عامي (1960–1967) وفي الوقت نفسه كان هناك انخفاض حاد في قيمة السوق الحرة الدولية للعملة الكونغولية، ومع ذلك حافظت الحكومة على سعر صرف رسمي مرتفع بشكل مصطنع في معظم مدة ما بعد الاستقلال، مما تسبب في ضغط حاد على نحو متزايد لأسعار التكلفة بالنسبة للمصدريين الذين ارتفعت تكاليف إنتاجهم بشكل كبير، في المقابل ظلت عائدات التصدير ثابتة، لذلك تحول العديد من المصدريين إلى التهريب، ونمت الصادرات غير المشروعة من المنتجات الزراعية والماس بسرعة كبيرة وتزايدت في الأعوام الأولى من الاستقلال، وأدى سعر الصرف غير الواقعي إلى زيادة الطلب على الواردات، لأن أسعار السلع المستوردة كانت منخفضة بشكل مصطنع بالعملة المحلية، وبتلك الأسعار المنخفضة كان الطلب على الواردات أكبر مما يستطيع الاقتصاد دعمه، وإزاء ذلك فرضت ضوابط على الواردات، وسرعان ما أصبح نظام مراقبتها في الكونغو مبتلاً بالفساد، ومع ذلك أدت القيود المفروضة على الواردات إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، وتحفيز تطوير المصانع لخدمة منطقة الكونغو السفلى، وعلى الرغم من النمو السريع للصناعات التحويلية فقد عانت العديد من المصانع من النقص بعد التدفق المستمر للواردات، لأن معظم مصانع التصنيع هي في الأساس عمليات تجميع قطع الغيار المستوردة[4، ص8 – 9].

ونتيجة لتلك الاوضاع الاقتصادية تطلب الأمر أكثر من مليار دولار من المساعدات الخارجية لإبقاء الكونغو على قيد الحياة في (1960–1967)، وهي مساعدات لم يتلقاها أي بلد آخر يقع في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، وقد كان معظمها تقريباً في شكل منح أو قروض ميسرة منحت للكونغو، واستعمال ما يقارب ستمائة مليون دولار قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي للسماح للكونغو باستيراد الأغذية والإمدادات الصناعية الأمريكية، فضلاً عن ذلك قدمت بلجيكا مجموعة من المساعدات الفنية، وأنفقت ما يقارب خمسين مليون دولار سنوياً للوفاء بالتزامات الديون والمعاشات التقاعدية المتكبدة خلال مدة استعمارها للكونغو، وبذلك استخدمت معظم تلك المساعدات الخارجية لتخفيف حالة التدهور الاقتصادي الحاد، ومع ذلك لم تنفق سوى مبالغ ضئيلة على مشاريع التنمية الاقتصادية [4،ص9– 10].

ومن الجدير بالذكر كانت هناك حالة من العنف والعنف المضاد بين القوى الوطنية بقيادة باتريس لومومبا (Patrice Lumumba)([1])[7،ص–3]، التي كانت تحرص على إتمام الاستقلال السياسي، وبين قوى أجنبية تمثلها عناصر بلجيكية، وأخرى قوى محلية تساندها تحاول إيقاف المد الوطني التحرري داخل الكونغو[8،ص44]،

([1]) ولد عام 1925، بقرية كاتاتا كوركومبي بإقليم كاساي، تلقى تعليمه الأولي بالمدارس التبشيرية، ثم التحق بمدرسة لتدريب عمال البريد في ليوبولدفيل، وفي التاسعة عشرة أسس حزب الحركة الوطنية الكونغولية الذي كان هدفه الاستقلال والوحدة الوطنية، وكعادة الاستعمار تجاه القيادات الوطنية اعتُقِل وفي عام 1959، وفي أثناء وجوده في السجن أقامت السلطات الانتخابات العامة وكانت المفاجأة الكبرى فوز لومومبا وحزبه بأعلى نسبة أصوات، وبعد أن خرج من السجن ذهب إلى بلجيكا ليشترك في مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل لبحث مستقبل الكونغو، وفي حزيران عام1960، عُيّن أول رئيس وزراء للكونغو، توفي عام 1961.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وبعد انتقال مقاليد الحكم في الكونغو إلى جوزيف موبوتو (Joseph Mobutu)([1])[9،ص10]،عان الكونغو من مشكلات اقتصادية جمة أثرت في الوضع السياسي، فنتيجة للميراث الاستعماري لم يكن هناك جهاز إداري أو تكنوقراطي قادر على إدارة الأمور بعد رحيل الاحتلال البلجيكي من أراضي الكونغو، إذ كان اقتصاده تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسية، فضلاً عن اعتماد اقتصاد الكونغو على إنتاج النحاس الذي كان يمثل ما نسبته (60- 70%) من صادراته المعدنية [6،ص2].

علاوة على الصراع بين حكومة كينشاسا الكونغولية والاحتكار الاقتصادي، فقد ساعد خروج عدد كبير من المستوطنين الاوربيين وموظفي الشركات وخبرائها على احداث التدهور الاقتصادي في الكونغو، بالإضافة إلى النزاع السياسي الذي حدث بين الزعامات الكونغولية المختلفة، ومع ذلك استحوذت الحكومة الكونغولية في عام 1966، على شركات التعدين البلجيكية الهامة في كانتاغا وسيد كاساي، بعد أن تبين لها أن الشركات ترفض نقل مقارها الرئيسة إلى الكونغو، وأنها تحتجز ارباحها في الخارج ولا تسوق الإنتاج إلا لحسابها الخاص، وإلى جانب ذلك شهدت الكونغو تطوراً واضحاً في تلك المدة من نواح عدة، فقد كان الفرنك الكونغولي يساوي دولارين أمريكي في عام 1967[10،ص505].

وفي الرابع والعشرين من حزيران 1967، أطلقت الحكومة الكونغولية بدعم من صندوق النقد الدولي إصلاحات جذرية لتصحيح النظام المالي المشوه في البلاد، بتخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة (67%) لجعله أكثر انسجاماً مع سعر الشراء الفعلي، وأدت مثل تلك الخطوة على الفور إلى تحسين مفهوم الربح لدى الشركات المنتجة للتصدير، فضلاً عن ذلك قامت الحكومة بتحرير نظام مراقبة السلع والقضاء على الكثير من الممارسات الفاسدة التي يمارسها المخالفون، وتخفيض القيود المفروضة على المدفوعات في الخارج، مقابل خدمات مثل النقل والسفر وتحويل الأرباح من البلجيكيين وغيرهم من المغتربين إلى حد كبير، وبعد تحسن الوضع المالي في الكونغو امتنعت الحكومة بشكل عام عن الاقتراض من القطاع المصرفي، وخصصت (10%) من عائدات ميزانيتها العامة للتنمية [4،ص24-25]، وأظهر جوزيف موبوتو قد إعجابه بتجربة ساحل العاج([2]) [11،ص74-

([1]) ولد عام 1930، في شمال غرب الكونغو بمدينة ليسالا، وفي العشرين من عمره أنضم إلى الجيش البلجيكي، ثم عمل في الصحافة (1957- 1958)، وبعد استقلال الكونغو اصبح وزير الدولة في حكومة لومومبا، ثم أصبح رئيس أركان الجيش الكونغولي، وهو ثاني رئيس لجمهورية الكونغو الذي حكم في المدة (1965- 1997)، وغيّر اسم الدولة إلى زائير، واشتهر بلقب نمر زائير، وقد كانت له علاقات قوية مع الغرب ساعدته في قمع كل حركات التمرد، ومع ذلك أطاحت به ثورة مسلحة عام 1997، توفي موبوتو في منفاه بالمغرب في العام نفسه.

([2]) مثلت ساحل العاج أنموذجاً للاستقرار في غرب أفريقيا في الحقبة الممتدة من (1960- 1993)، وتمتعت بالرخاء السياسي والاقتصادي والتماسك الاجتماعي في تلك الحقبة، لأن مرحلة ما بعد الاستقلال مثلت مرحلة التفاف حول الزعامة التاريخية متجسدة بشخص فليكس هوافت بوانيه، وعرفت الانطلاقة الاقتصادية التي حققتها ساحل العاج ما بين (1960- 1974) بالأعجوبة العاجية، ومن العوامل التي ساعدت في صنع تلك الأعجوبة، اتخاذ ساحل العاج بعد استقلالها مساراً وضعها في حالة الاستعمار الجديد، بعد أن استأثرت الطبقة الحاكمة بمقدرات البلاد الاقتصادية، بفضل العدد المحدود للطبقة العاملة الموجودة في ابيدجان، وبفضل الأسس العشائرية التي أعطت النظام الاجتماعي الكثير من الاستقرار والتماسك، وبفضل المساعدات والاستثمارات الخارجية، وتضاعف عدد

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

75]، فأصدر في حزيران عام 1969، قانوناً يشجع الاستثمارات الأجنبية، إلا أنه بعد الهبوط الكبير الذي طرأ على أسعار النحاس منذ الأشهر الأولى من عام 1971، وبعد زيارة قام بها إلى الصين في شباط عام 1973، عمد جوزيف موبوتو إلى تأميم مشاريع وشركات عدة في البلاد، فأصبح (60%) من الاقتصاد بإشراف الدولة في أواخر عام 1974، ولكنه عاد وانقلب على سياسته الاقتصادية في عام 1976، وأعاد النسبة المؤممة (60%) إلى أصحابها، وأعلن المباشرة بسياسة موازنة الحرب لمواجهة المصاعب المالية والاقتصادية، الذي كان تبذيره السبب الرئيسي لها، ولم يتحسن الوضع الاقتصادي نتيجة لكل تلك الإجراءات، لانتشار الفساد على نطاق واسع، وارتفاع نسبة التضخم في البلاد، وفوق ذلك زادت الحرب في انغولا من تفاقم الوضع الاقتصادي، إذ لم يعد بالإمكان شحن النحاس إلى مرفأ لوبيتو الانغولي لتصديره، لا سيما وأن نظام جوزيف موبوتو قد وقف منذ البداية موقفاً معادياً من الحركة الشعبية الانغولية التي قدر لها أن تستأثر بالحكم في أنغولا المستقلة [11،ص19].

وقد أدى عدم الاستقرار السياسي إلى عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن استثمار أموالهم في الكونغو، الأمر الذي تسبب في هجرة أصحاب الكفاءات والفنيين المهرة إلى خارج البلاد، فضلاً عن ذلك أدت الاضرابات وعمليات التخريب إلى شل القدرة الإنتاجية للدولة، وكانت النتيجة المنطقية لذلك التدهور العام اندلاع المظاهرات الشعبية وانضمام الجنود إليها احتجاجاً على عدم دفع رواتبهم، نتيجة عدم توفر الأموال اللازمة، وفي غضون ذلك تضافرت عوامل تخفيض العملة الكونغولية بنسبة (80%)، وتراكم الدين الخارجي الذي وصل إلى عشرة مليارات دولار، ومعدل تضخم سنوي عال، كل تلك الأسباب أدت إلى شل حركة البلاد، وكانت تلك الاضطرابات بداية النهاية لحكم جوزيف موبوتو[6،ص2-3]، بعد أن اندلعت الاضطرابات في عام 1991، وبدأت قبضته تتراخى بعد أن كانت ممسكة بالسلطة بكل قوة، وكانت مشكلة اللاجئين قد أسهمت في تفاقم التدهور الاقتصادي في البلاد، فطبقاً لتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 1996، بلغ عدد اللاجئين في الكونغو أكثر من مليون وثلاثمائة الف شخص، وهؤلاء اللاجئين وفدوا من انغولا وأوغندا ورواندا وبوروندي والسودان، كما يوجد لاجئين من الكونغو في الدول المجاورة، وشكل هؤلاء اللاجئون من الطرفين ضغطاً مادياً وسياسياً على الحكومة الكونغولية لانهم بحاجة إلى المأوى والمأكل والخدمات، أما اللاجئون من الكونغو إلى دول الجوار فإنهم كانوا دائماً مصدراً للقلاقل السياسية بالنسبة لها مما استلزم زيادة في النفقات[8،ص46].

ومن بين الدول التي تقع في سط القارة الأفريقية أيضاً هي جمهورية أفريقيا الوسطى التي تعد من الدول المغلقة، لكونها محاطة باليابسة بشكل تام، الأمر الذي تسبب لها بصعوبات اقتصادية، إذ تحدها كل من جمهورية تشاد والسودان والكاميرون وجمهوريتي الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل، وتبلغ مساحة جمهورية أفريقيا الوسطى (622,984) كم2، والأجزاء الجنوبية منها تقع ضمن نطاق المناخ الاستوائي ذات الأمطار الغزيرة والحرارة المرتفعة، في حين تقع الأجزاء الشمالية ضمن نطاق المناخ المداري الممطر صيفاً، وينتمي سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى شعب البانتو، والفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد [12،ص82 – 83].

الشركات الأجنبية واستثماراتها بفضل التسهيلات الحكومية، ووفرة الثروات المحلية، ووجود اليد العاملة غير المكلفة التي جاءت من البلدان المجاورة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وكانت فرنسا قد أطلقت على مستعمرتها التي اقتطعتها في تلك المنطقة اسم "**أوبانغي – شاري**"، التي اتحدت مع جمهورية تشاد في عام 1905، ثم انضمت إلى الغابون والكونغو الوسطى في عام 1910، فيما عرف باسم "**أفريقيا الاستوائية الفرنسية**" [13،ص146]، وصار الإقليم يتمتع بحكم شبه ذاتي في ظل الجمهورية الفرنسية في عام 1958، ومن ثم دولة مستقلة في الثالث عشر من آب 1960، واتخذت جمهورية أفريقيا الوسطى اسمها الحالي بزعامة ديفيد داكو(David Daco)([1])[14] وقد حكمها حكام غير منتخبين تولوا السلطة بالقوة لأكثر من ثلاثة عقود بعد الاستقلال عن فرنسا[15،ص199].

واعتمد النشاط الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد استقلالها على الزراعة التي يعمل فيها (90%) من الأيدي العاملة في البلاد، وعلى الرغم من ذلك لا يزرع سوى (2%) من مجموع مساحة أراضيها، وتنتج الذرة الرفيعة والأرز والفول السوداني والأخشاب، وعملت الشركات الأجنبية على استغلال زراعة القطن والبن والمطاط ونخيل الزيت، وشكلت الزراعة (33%) من الإنتاج المحلي الإجمالي لجمهورية أفريقيا الوسطى في عام 1970، وإلى جانب ذلك اعتمد النشاط الاقتصادي على الثروات المنجمية الذهب واليورانيوم والماس، والأخير يعتبر السلعة الأساسية في البلاد للتصدير منذ منتصف الستينيات وحتى عام 1973، وبالرغم من سيطرة الاقتصاد الدولي ولا سيما الفرنسي على اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى، إلا أن الأخيرة اجتهدت منذ استقلالها في استقطاب رأس المال التنموي من الصين واليابان[16،ص240].

وخضعت جمهورية أفريقيا الوسطى لبرنامج الإصلاح الهيكلي بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1986، بهدف تحسين اقتصادها ومعالجة جوانب الضعف فيه، وفي تسعينيات القرن العشرين تدهورت الحالة المالية للبلاد، وعلى الرغم من استناد النشاط الاقتصادي على تصدير الألماس بشكل عام، إلا أنه قدر بأن حوالي نصف الألماس يباع في السوق السوداء، ومع ذلك تندرج جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن أفقر الدول في العالم، ويعتمد معظم اقتصادها على المعونات الدولية، حيث يبلغ معدل الدخل الفردي فيها (652) دولارا في العام[17].

وتعد جمهورية تشاد من بين دول وسط القارة الأفريقية، ولها حدود مع ست دول بعد رسم المستعمر الفرنسي حدودها الحالية، إذ تحدها كل من السودان والكاميرون والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا، وتقدر مساحة جمهورية تشاد بـــ(1.284.000كم2)، فهي تأتي في المرتبة الخامسة بين دول القارة الأفريقية من حيث المساحة[18،ص192]، ويظهر من التركيبة السكانية لجمهورية تشاد أنها تضم مجموعة كبيرة من القبائل والأجناس المختلفة، ومن الجدير بالذكر أن غالبية القبائل التشادية تتخذ اللغة العربية لغة تخاطب في ما بينها على الرغم من أن المستعمر الفرنسي فرض لغته على الشعب التشادي، وجعلها اللغة الرسمية في البلاد[18،ص193–194].

([1]) ولد عام 1930، وهو أول رئيس لجمهورية أفريقيا الوسطى (1960– 1965)، وقد أطيح به بانقلاب عسكري قاده الكولونيل جان بيدل بوكاسا، والرئيس الثالث للبلاد (1979 –1981)، بعد الإطاحة الثانية له من السلطة في انقلاب قاده الجنرال أندريه كولينغبا، واصل ديفيد داكو مسيرته المهنية سياسيا معارضا ومرشحا رئاسيا مع العديد من المؤيدين الموالين له، وكان شخصية سياسية مهمة في البلاد لأكثر من 50 عاماً، توفي عام 2003.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

نالت تشاد استقلالها من فرنسا في عام 1960، لكنها عانت من صعوبات اقتصادية نتيجة موقعها الجغرافي المغلق لكونها لم تمتلك أي اطلالة على منفذ بحري، وإزاء ذلك أثرت على استقرارها السياسي التي اعاقت تحقيق تنمية اقتصادية للبلاد عقب استقلالها، إذ بقيت تعتمد كل الاعتماد في الصناعة والاقتصاد على فرنسا، فضلاً عن المعونات الفرنسية لسد عجزها وتمويل بعض مشاريعها، وأنها ارتبطت اقتصادياً وسياسياً مع كل من الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل، وبقي القسم الشمالي من تشاد بإدارة الجيش الفرنسي حتى عام 1965، نظراً لصعوبة السيطرة على سكانها[19،ص305-306].

وتعد الزراعة أهم نشاط اقتصادي في تشاد، وتشكل المصدر الرئيسي للدخل لأكثر من (85%) من السكان، وتمثل تقريباً جميع إيرادات المدفوعات الأجنبية للبلاد، ويأتي نحو (90%) من عائدات التصدير في تشاد من بيع القطن وحده، الذي يعد من أكثر المحاصيل الزراعية أهمية من حيث كمية الإنتاج والتصدير، حيث يعتمد النشاط الاقتصادي في تشاد بشكل كبير على حجم محصول القطن وعلى التطورات في سوق القطن العالمية، وتشغل مساحة زراعته مليون أكر أكثرها تقع في شمال البلاد، ويتعرض إنتاج الهكتار الواحد من القطن إلى الزيادة والنقصان من عام الى آخر بسبب اختلاف كمية الأمطار وتذبذبها [20،ص1]، كذلك يزرع الفول السوداني والقمح والدخن والنخيل والذرة والمانجو والصمغ العربي، ويصدر البعض منها إلى الخارج، أما زراعة الرز ففي الأودية التي تغمرها الفيضانات موسمياً مثل وادي نهر لوجون قرب بنجور ولاي [15،ص198].

ونظراً لتوفر مياه الأمطار فإن الرعي يشغل قدرا كبيراً من اهتمامات الناس، ولذلك فإن معظم السكان يعملون بالرعي وتربية الحيوانات بقصد التفاخر بكثرتها من الناحية الاجتماعية في السابق، إلا أنها أصبحت فيما بعد مجالاً مهماً للتجارة، حيث تصدر إلى خارج البلاد بكميات هائلة من الثروة الحيوانية كالبقر والإبل والأغنام، لا سيما إلى جمهوريات الكاميرون ونيجيريا وليبيا وأفريقيا الوسطى[21،ص738]، أما الموارد المعدنية في تشاد فهي تتمثل في المواد الخام والثروات الأخرى في باطن الأرض، التي يمكن استخراجها في المستقبل مثل اليورانيوم والبوكسبت والحديد والنحاس في أقصى الشمال في مدن بركو وأنيدي وتبستي، فضلاً عن وجود البترول بكميات هائلة في الجنوب، وتشاد بلد زراعي بالدرجة الأولى لم يتوسع في ميدان التصنيع بعد الاستقلال عن فرنسا، إذ لا تزيد نسبة إسهام القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي على (14%) والعاملون فيه بحدود (6%) من القوى العاملة في البلاد [22،ص62 - 65].

وكان الفرنسيون في تشاد قد عملوا على تنمية الموارد الاقتصادية في المنطقة الجنوبية الأكثر تماسكاً عرقياً واستقراراً سياسياً، سبباً كبيراً في تأجيج العداوات التقليدية بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي والوثني، إذ أصبح الجنوب جيباً فرنسياً بينما ظل الشمال منطقة للرعاة الرحل، وركزت فرنسا دعمها الاقتصادي والفني على تطوير صناعة القطن المزدهرة، إذ ذهبت معظم الصادرات إليها، وطور الفرنسيون جميع المؤسسات المالية والصناعية البدائية في الجنوب، ولم يتغير شيء يذكر مع استقلال تشاد في عام 1960، فقد نقل الفرنسيون السلطة في نجامينا إلى الجنوبيين لضمان بقاء الحكومة في أيدي الموالين لفرنسا لما يقرب عقدين من الزمن، وعلى الصعيد الاقتصادي دفعت المساعدة المالية والفنية الفرنسية الرواتب الحكومية، وقدمت باريس الخبراء للحفاظ على استمرارية الاقتصاد، وكما كان الحال في أيام الاستعمار، ذهبت الحصة الساحقة من المساعدات الفرنسية إلى

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

جنوب تشاد، فضلاً عن ذلك غطت فرنسا العجز المزمن في المدفوعات الدولية لتشاد من خلال منطقة الفرنك الأفريقي، وضمنت قابلية تحويل العملة التشادية [20،ص5].

علاوة على ذلك حافظ الفرنسيون على وضعهم قبل الاستقلال وهم أكبر شريك تجاري لنجامينا، حيث كانوا يوفرون حوالي نصف احتياجات تشاد من الواردات، ويشترون معظم صادرات البلاد من القطن، ومع اندلاع التمرد الإسلامي بعد وقت قصير من الاستقلال، تراجعت جهود الحكومة لتنويع الاقتصاد إلى احتياجات الدفاع المتصاعدة، ومع ذلك زاد الناتج المحلي الإجمالي لتشاد في الستينيات بمعدل أسرع قليلاً من النمو السكاني، لكنها عانت من عجز مستمر في الحساب الجاري، بسبب النقص المزمن في التجارة والخدمات الناجم إلى حد كبير عن الانخفاض العالمي في أسعار القطن، وفي أوائل السبعينيات وجه الجفاف الذي طال أمده في منطقة الساحل ضربة قاسية أخرى لاقتصاد تشاد، الذي تسبب في انخفاض الإنتاج الزراعي وخاصة القطن، مما أثر على عائدات التصدير وجميع جوانب النشاط الاقتصادي الأخرى تقريباً، وانخفض النمو الحقيقي بنحو(15%) في المدة (1970 –1974)، وساعدت عودة هطول الأمطار والهدوء السياسي النسبي (1975– 1979)، الاقتصاد على استرداد معظم خسائره، لكن التعافي لم يدم طويلاً بعد نجاح المتمردين المسلمين من الإطاحة بالحكومة، وأدت إلى جولة أخرى من القتال والتدهور الاقتصادي[20،ص5 –6].

وقد أدى رحيل التشاديين الجنوبيين ومعهم الخبرة اللازمة لإدارة الحكومة والخدمات الأساسية الأخرى، إلى إغلاق المصارف أبوابها، وأصبحت المقايضة هي الوسيلة الوحيدة للمعاملات التجارية المحلية، وأدى وصول القوات الليبية بناء على طلب الحكومة الجديدة في تشرين الأول عام 1980، والهدوء الذي أعقب ذلك في القتال إلى إتاحة الفرصة للاقتصاد للتنفس، واستفاد الاقتصاد بشكل خاص من قرار الحكومة الليبية تحويل ما يصل إلى أربعون مليون دولار شهرياً إلى تشاد، وعلى الرغم من أن جزءاً كبيراً من تلك الأموال قد سرق من قبل مسؤولين مدنيين وعسكريين تشاديين، فقد وصل ما يكفي إلى السوق لدعم بعض مشاريع إعادة الإعمار، وإعادة التأهيل الاقتصادي، وزيادة الواردات بنسبة (25%)، ودفع تراجع النشاط العسكري العديد من المزارعين إلى التحول مرة أخرى إلى زراعة القطن[20،ص7].

يمكن القول: إن الفرنسيين وجدوا غايتهم في الدول الأفريقية الغنية بمواردها البشرية والطبيعية والمتمثلة في خصوبة التربة ووفرة المياه والمواد الخام، فركزوا جل جهدهم على استنزاف موارد تلك البلدان ليمدوا بها مصانعهم، والإبقاء على حالة الفقر واستغلالها في أعمالهم الاستعمارية أو التنصيرية، حيث استغلت فرنسا الجو الخالي من المنافسة في تبخيس قيمة موارد تلك البلدان واستغلالها بصورة مواد خام.

المحور الثاني: النشاط الاقتصادي لدول مالي والنيجر والكاميرون والغابون وأنغولا وبوروندي.

تعد جمهورية مالي من دول وسط غرب قارة أفريقيا، وهي دولة غير ساحلية تحدها كل من الجزائر والنيجر وبوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا والسنغال وموريتانيا، وتزيد مساحتها عن (1,240,000) كم2، والفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد إلى جانب لغات أفريقية أخرى أهمها لغة بامبارا، وكانت مالي قد نالت

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

استقلالها عن فرنسا في عام 1959، مكونة اتحاداً مع السنغال باسم "**جمهورية السودان الفرنسي**"، الذي ما لبث أن انحل عقده بعد عام في أعقاب انسحاب السنغال منه[23، ص30]،[13،ص790– 791]، مما أدى إلى ولادة جمهورية مالي في الثاني العشرين من أيلول 1960[24،ص120]، ويعد اقتصاد جمهورية مالي ذات طابع ريفي في المقام الأول، إذ يتمحور التركيز الاقتصادي في البلاد حول الزراعة التي تقوم على جانبي نهري النيجر والسنغال، فيزرع الرز والفول السوداني والدخن والقطن وتربية الماشية وصيد الأسماك[18،ص204 – 205]، فضلاً عن التجارة عبر الصحراء مع الشعوب المجاورة، إلى جانب ذلك وجود بعض الموارد الطبيعية مثل الذهب والبوكسيت والحديد واليورانيوم والملح[12، ص78].

وقد وجدت جمهورية مالي نفسها بعد الاستقلال عن فرنسا سجينة تاريخها وجغرافيتها، ومع ذلك ركزت جل اهتمامها على أحداث تنمية اقتصادية شاملة في البلاد، وفي غضون ذلك واصلت تلقي المساعدة من الكتلة السوفيتية ومن الدول الغربية والوكالات الدولية [13،ص792]، وبإيعاز من رئيس الجمهورية موديبو كيتا(Modibo Keita)([1])[25،ص84]– [26،ص93]– [27،ص496]، تبنت مالي خطاً اشتراكياً دون أن تقطع علاقاتها مع الدول الغربية، وباعتباره اشتراكياً قاد بلاده نحو التنشئة الاجتماعية للاقتصاد، ووضع أول محاولة للنهوض به بعد الاستقلال بالتزام الخطة الخمسية (1960– 1965)، التي كانت تطمح إلى النهوض بالاقتصاد في مجالات الزراعة والصناعة بشكل خاص، فقد كان من المفترض بها استصلاح حوالي (87) ألف هكتار من الأراضي، ورعاية (8) ملايين فلاح، وإرساء دعائم صناعة تعتمد على تصنيع الزيوت واللحوم والأقمشة، وكان نصيب الزراعة من المبلغ المخصص (43%)، وللصناعة (26%)، وللتجهيزات الاجتماعية (14%)، فضلاً عن ذلك وضعت الدولة يدها على الاقتصاد فأممت الشركات، وأنشأت قطاعاً خاصاً بها، لكن الخطة الخمسية بعد عدة أعوام من البدء بها لم تعط النتائج المرجوة منها، بل زادت في تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة هروب رأسمال الغربي وانتشار البيروقراطية وتفشي الفساد وإخفاق الأجهزة المختصة، في مقابل زيادة استيراد السلع الاستهلاكية، الأمر الذي دفع مالي إلى طلب المزيد من المساعدات الخارجية، فعلى الصعيد الزراعي لم تسجل الخطة الخمسية إلا نسبة نمو قليلة جداً بلغت (1,5%) في عقد الستينيات[28،ص689].

ونتيجة الإجراءات الاشتراكية وبغياب سلطة فعالة، نشطت حركة التهريب التي أدت في ما بعد إلى الانهيار الاقتصادي، وحال الصناعة ليس أفضل حالاً من الزراعة، إذ يبقى إنتاج السكائر وعلب الكبريت وبعض الحلويات أهم ما حققته حكومة موديبو كيتا في الخطة الخمسية، أما التجارة ورغم أنها كانت مؤممة كلياً، فإنها لم تعط أكثر من (10%) من الأرباح المعول عليها، فقد عانت كما عانى النقل العام من ضربات قوية أدت إلى فشل

([1]) زعيم وطني أفريقي، ولد في أحد أحياء باماكو التي كانت عاصمة السودان الفرنسي عام 1915، تلقى تعليمه في باماكو وفي كلية ويليام بونتي في ولاية داكار، وهو الذي قاد مالي إلى الاستقلال، وأصبح أول رئيس لها بعد استقلالها (1960– 1968)، وسار ببلاده في طريق التحول الاشتراكي، وكان أول قراراته التي أصدرها القضاء على الزوايا وعلى كل فكر كلاسيكي ورجعي يحول دون تطبيق المبادئ الاشتراكية، توفي مسموماً في السجن عام 1977.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ذريع، أما عن النتائج العامة لتلك الخطة فإنها صبت في التضخم المالي الذي أدى إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات([1]) [29، ص159].

أدى السياسات الاشتراكية التي تعتمد على التأميم الشامل للاقتصاد القائم على الزراعة، وسحب مالي من المجتمع الاقتصادي والسياسي الفرنسي، إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد، فسرعان ما اصطدمت خطط موديبو كيتا التنموية الطموحة بالفلاحين الذين عارضوا العمل الجماعي، فضلاً عن التجار الذين لم يعجبهم القيود المفروضة على المشاريع الحرة [30،ص7]، وعلى أثر ذلك لم يعرف الاقتصاد المالي أي تحسن اطلاقاً، إذ كان فرنسا المستفيد الوحيد من الانهيار الاقتصادي، وخصوصاً بعد أن رضخت حكومة موديبو كيتا ووقعت مع فرنسا معاهدة أيار 1967، التي على أثرها رجع الفرنسيون من الباب العريض مع شروطهم الخاصة بهم، بتدخل المؤسسات الفرنسية في الاقتصاد، ووقف التفتيش عن الثروات المعدنية، وإعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص بالتجارة، وتوجيه التجارة الخارجية نحو فرنسا، كل تلك الإجراءات لم تزد الحالة إلا سوءاً، مما أدى إلى استياء شعبي بدأت آثاره حينما تولى كل السلطات المجلس القومي للدفاع عن الثورة في آب عام 1967، بقيادة موديبو كيتا الذي بدأ سياسة التقشف الاقتصادي[28،ص689– 690]، وبحلول عام 1968، واجهت الحكومة احتجاجات داخلية متزايدة، وأصبح المزارعون ينتجون لأنفسهم فقط، وتحمل العمال ارتفاع التضخم وتخفيض الرواتب والضرائب الجديدة [30،ص7].

وبعد الإطاحة بحكومة موديبو كيتا في عام 1968، على يد صغار ضباط الجيش وعلى رأسهم الملازم موسى تراوري(Moussa Traoré)([2])[31،ص654]– [32،ص41–42]، الذي اتخذ من الفساد المستشري في البلاد، وارتفاع الديون الخارجية، وضعف المحاصيل الزراعية مبرراً لانقلابه العسكري، وسعى موسى تراوري إلى تحسين العلاقات مع فرنسا إلا أنه لم ينفصل عن الاتحاد السوفيتي، ووصف أيديولوجيته بأنها تقدمية وليست اشتراكية، ودعا علناً للاقتصاد المختلط، وتحرك بشكل تدريجي للغاية في محاولة تحسين القطاع العام [30،ص7].

وعلى الرغم من ذلك ظهرت التبعية الاقتصادية للغرب جلية في نسبة التصدير التي انخفضت من (68%) إلى (21%)، وفي نسبة الاستيراد التي زادت من (19%) إلى (70%) حتى عام 1969، وبدأت المصاعب والمشاكل الاقتصادية تتفاقم لا سيما بعد الجفاف الذي ضرب البلاد في (1972– 1975)، وتخلي فرنسا عن مساعداتها الاقتصادية في بداية عام 1980 [28،ص688– 690]، وقد كشفت الوثائق الأمريكية فشل عقدين من

([1]) عبارة عن سجل حسابي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة والمقيمين في دول أخرى في مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة عناصر الحساب الجاري، والحساب المالي، وحساب رأس المال.

([2]) عسكري وسياسي مالي ولد عام 1936، درس في كيتا وفي الأكاديمية العسكرية في فريجو بفرنسا، وعاد إلى مالي بعد الاستقلال، وأصبح ملازما ثانيا عام 1961، وملازما أولا عام 1963، ثم ذهب إلى تنزانيا مدربا عسكريا لحركات التحرر هناك، قاد انقلابا عسكريا للإطاحة بالرئيس موديبو كيتا عام 1968، بعدها أصبح رئيس الدولة بألقاب مختلفة (1968– 1991) عندما أطاحت به مظاهرات شعبية وانقلاب عسكري، حُكم عليه بالإعدام مرتان في التسعينيات، لكنه حصل على عفو من العقوبتين وأُفرج عنه عام 2002. منذ ذلك الحين تقاعد عن الحياة السياسية، وتوفي في عام 2020.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

السياسات الاقتصادية الاشتراكية في تعزيز النمو الاقتصادي لمالي، وأن السوفييت فشلوا في تقديم المساعدة الاقتصادية الكافية لتقليل اعتماد مالي الاقتصادي على الغرب، ولم يقدموا أي مساعدات غذائية لمالي خلال مدة الجفاف الكبير في أوائل السبعينيات سوى بعض المساعدات الرمزية، في المقابل أبلغ المانحون الغربيون جمهورية مالي في أوائل الثمانينيات، أن مستويات المساعدة لن تزيد ما لم تبدأ البلاد في صياغة إصلاحات اقتصادية طال انتظارها [30، ص9].

وعلى أثر ذلك أجبر موسى تراوري على تقديم العديد من التنازلات، فطلب ضم بلاده إلى منطقة الفرنك الأفريقي([1])[33،ص2]، المدعومة من فرنسا والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا المرتبط بها الذي انسحبت منه مالي في أوائل الستينيات، وواجهت حكومة موسى تراوري صعوبة في إقناع أعضاء غرب أفريقيا الآخرين في منطقة الفرنك بقبول عودة مالي إلى المجموعة، لأنهم ينظرون إليها باعتبارها استنزافاً مالياً للنظام، وأنها ما تزال موجهة بشكل كبير نحو السوفييت، ومهما يكن من أمر وافق موسى تراوري على تحرير اقتصاد بلاده بالسماح للمؤسسات الخاصة بالاضطلاع بوظيفة أكبر، وإصلاح المؤسسات الفاسدة وغير المنتجة المملوكة للدولة، ووافقت الحكومة أيضاً على تجديد سياسات التسعير الزراعي لتعزيز إنتاج مالي الرئيسية ومصادر النقد الأجنبي[33،ص2]، أدت تلك الإجراءات إلى زوال عشرين شركة تسيطر عليها الدولة من أصل ثلاثين، ووفقاً لذلك عادت مالي إلى الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا في العام 1984، ولاحقاً قامت الدول الدائنة لجمهورية مالي بتخفيض الديون المترتبة عليها وتحديداً في السابع والعشرين من تشرين الأول 1988[34،ص93]، [28،ص688]، وإزاء ذلك قامت جمهورية مالي بتقوية علاقاتها مع العالم الغربي، وانتهجت سياسات السوق الحرة والخصخصة [13،ص792].

وكان النمو الاقتصادي الذي عرفته جمهورية مالي في الأعوام اللاحقة، مرده في جزء كبير منه إلى الزيادة في تصدير القطن إلى الدول الاسيوية، ومن إنتاج الذهب من منجم ساديولا، كذلك العمل الحثيث في إنهاء الأعمال في سد ماننتالي، وهو جزء من مشروع نهر السنغال الذي سيؤمن جزءاً كبيراً مما تحتاجه البلاد من استهلاك في الطاقة، تلك الإيجابية الاقتصادية ترافقت مع حركة سياسية ودبلوماسية اقليمياً ودولياً للرئيس ألفا عمر كوناري (Oumar Konaré Alpha)([2])[35،ص177]، [25،ص116]، ووساطته في أزمات البلاد المجاورة، فضلاً عن حصول مالي على مساعدات دولية من الدول المانحة بأكثر من (400) مليون فرنك فرنسي في العام نفسه[36،ص151].

([1]) تشارك فيها اثنتا عشرة مستعمرة فرنسية سابقة في أفريقيا السوداء، توفر لهم الاستقرار النقدي مقابل قبول السياسات النقدية والمصرفية الفرنسية المحافظة بدلاً من السيطرة الوطنية.

([2]) ولد عام 1946، بدأ حياته المهنية في التدريس معلما في كايس، ودخل السياسة في عمر مبكر عندما انتخب في عام 1967، أمينا عاما للتجمع الأفريقي الديمقراطي، وفي عام 1978، شغل منصب وزير الشباب والرياضة والفنون والثقافة في حكومة موسى تراوري، وفي عام 1990، شارك في تأسيس التحالف من أجل الديمقراطية في مالي، وكان أول رئيس منتخب داخل جمهورية مالي وبطريقة ديمقراطية في تموز عام 1992 حتى عام 2002.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ويعد النيجر من بين دول وسط غرب أفريقيا أيضاً، تحده كل من نيجيريا وبنين وبوركينا فاسو ومالي والجزائر وليبيا وتشاد، ويبلغ إجمالي مساحة النيجر حوالي (1,270,000)كم2، الأمر الذي يجعله أكبر دولة في منطقة وسط غرب أفريقيا من حيث المساحة، وتغطي الصحراء الكبرى ما يقارب (80%) من إجمالي مساحة البلاد[18، ص211– 213]، وفرضت فرنسا سيطـــرتها على النيجر أواخر القرن التاسع عشر، ثم جعلته جزءاً من أفريقيا الفرنسية في عام 1904، لكن قبائل الطوارق([1])[37،ص24][38،ص87– 92]، ظلت تقاوم الاحتلال الفرنسي حتى عام 1922، عندما حولت فرنسا النيجر إلى مستعمرة فرنسية، وفـــي عام 1946، أصبحت النيجر واحدة من الأقاليم الفرنسية في ما وراء البحار، وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة في عام 1958، نال النيجر استقلاله التام في عام 1960[37،ص12– 22].

واعتمد النشاط الاقتصادي في النيجر بعد الاستقلال بشكل كبير على تربية الماشية وزراعة المحاصيل البدائية التي تشغل (2%) فقط من المساحة الإجمالية للبلاد، بسبب ندرة المياه وسوء التربة التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية[39، ص1]، ويعمل في القطاع الزراعي وما يتبعه من تربية للمواشي والدواجن قرابة (82%) من إجمالي عدد السكان، إذ تزرع محاصيل الفول السوداني والدخن والذرة الرفيعة والكاسافا اعتماداً على الأمطار الموسمية [2،ص301 –302]، والجدول أدناه يوضح إنتاج النيجر لبعض المحاصيل الزراعية لعام 1960 بالأطنان [40،ص26 – 27].

النوع	المساحة بالهكتار	الكمية بالأطنان
الفول السوداني	321،430	150،486
الأرز	8153	7395
القمح	713	1،082
البطاطا	2000	16،664
القطن	5394	1،388
الذرة	3122	3،785

فضلاً عن ذلك اعتمد النيجر بعد استقلاله على اليورانيوم الذي يعد من أكبر صادراته، ومن بين أكبر الرواسب في العالم، وهو مصدر الثروة الوحيد الذي يسهل استغلاله، وقد أدى الاستمرار في تراجع اسعاره عالمياً إلى تحقيق خسائر كبيرة لعوائد ذلك القطاع الصناعي [41،ص4]، وعلى الرغم من ذلك ظل تصدير اليورانيوم وبيعه مشاركاً بنسبة (72%) من جملة حصيلة صادرات النيجر، وقد تمتع الأخير بعائدات وفيرة جراء التنقيب

([1]) من أهم فروع البربر "الأمازيغ"، شعب من الرحل يقطنون في مساحة شاسعة من الصحراء الأفريقية التي تمتد من موريتانيا في الغرب إلى تشاد شرقاً، وتشمل الجزائر وليبيا والنيجر وبوركينا فاسو ومالي، ويعرفون أحياناً بالملثمين بسبب تغطية الوجه عند رجالهم للحماية من لهب وغبار الصحراء، ويدين الطوارق بالإسلام ولهم صلة بقبائل شمال أفريقيا، ويتحدثون اللغة البربرية، وتعد تربية المواشي والإبل والأبقار من المهن الرئيسية، ويعدون الرعي والزراعة من المهن المخصصة للعبيد والخدم، فهم يرتحلون وفقاً لرعي مواشيهم وتوفر الماء والأمطار لهم.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

عن اليورانيوم وبيعه وتصديره في المدة (1960–1970)، لا سيما بعد اكتشاف منجمين كبيرين لليورانيوم بالقرب من مدينة أرليت الشمالية [42،ص89]، [18،ص215].

وبدأ الرخاء الاقتصادي في متناول اليد في أواخر السبعينيات، عندما ازدهرت أسعار الطاقة العالمية، وبلغت صادرات النيجر من اليورانيوم ذروتها عند حوالي اربعمائة وستين مليون دولار في عام 1980، دفعت تلك الإيرادات الحكومة في تنفيذ مشاريع تنموية طموحة، لكن الانكماش الحاد في سوق اليورانيوم العالمي بعد عام 1980، دفع الحكومة للاقتراض بشكل كبير من صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أثقل كاهل البلاد بالديون الخارجية بما يقارب سبعمائة مليون دولار في نهاية عام 1983، فضلاً عن ذلك قلصت الحكومة العديد من مشاريع التنمية، وخفضت المنح الدراسية للطلاب، وجمدت الرواتب الحكومية والتوظيف، ومع ذلك تعرض اقتصاد النيجر لضربة قوية تسبب في نقص الإمدادات الغذائية، نتيجة إغلاق نيجيريا لحدودها مع النيجر في العام نفسه لمكافحة السوق السوداء والسيطرة على اقتصادها المتدهور، فضلاً عن الجفاف المتفاقم الذي أصاب النيجر في عام 1984 [43،ص2 –3].

وبالنسبة للكاميرون الذي يعد من بين دول وسط قارة أفريقيا أيضاً، يحده كل من نيجيريا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية والغابون والكونغو، ويعد الكاميرون بمثابة جسر رابط بين وسط أفريقيا وغربها، وتبلغ مساحته (442،475 كم)[13،ص643]، وخضع الكاميرون للسيطرة الالمانية، وبعد هزيمة الأخيرة في الحرب العالمية الأولى انتقلت السيطرة إلى فرنسا وبريطانيا، ونال الكاميرون استقلاله التام في عام 1960[44،ص167]، [15،ص200]، واعتمد دعم النشاط الاقتصادي للكاميرون بعد استقلاله على الزراعة التي تمثل الثروة الأولى في البلاد، فهو خامس دول العالم في تصدير الكاكاو، وثاني دولة أفريقية في تصدير البن، فضلاً عن تصديره للأخشاب والموز والأرز والقطن والنفط والغاز الطبيعي والحديد والبوكسيت والقصدير والذهب[45،ص4].

واعتمد اقتصاد الكاميرون بشكل كبير في الأعوام الخمس عشرة الأولى من الاستقلال، على علاقاته الاستعمارية السابقة مع فرنسا لتطوير القطاع الاقتصادي، إذ كانت فرنسا الشريك التجاري الرئيسي للكاميرون ومانح للمساعدات، فقدمت مساعدات مالية وفنية سخية لمشاريع البناء ومرافق التسويق، وتحسين الإنتاج الزراعي والتعليم، وقد سيطر الفرنسيون على الأعمال المصرفية والتجارة الخارجية والصناعة والزراعة، وسهلت فرنسا العضوية للكاميرون[46،ص2]، في الاتحاد الكمركي والاقتصادي لبلـــدان أفريقيا الوسطى([1])[21،ص30]، وترتب على ذلك أن أصبحت الكاميرون من أكثر اقتصادات قارة أفريقيا ازدهاراً بعد الاستقلال[46، ص2][47،ص447].

([1]) اتحاد كمركي واقتصادي أفريقي تأسس في الأول من كانون الثاني 1966، ويضم بلدان الكاميرون والكونغو برازافيل وجمهورية الكونغو الشعبية وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والغابون، ويديره مجلس من رؤساء الدول الأعضاء تساعده لجنة إدارية مكونة من عضوين من كل دولة، ومركز الاتحاد مدينة بانغوي عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى رأس مهمات ذلك الاتحاد التنسيق بين خطط دوله التنموية، واتخاذ إجراءات لتشجيع الاستثمارات وسياسات النقل والضريبة وإنشاء مؤسسات مشتركة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

فضلاً عن ذلك شهدت الكاميرون في إدارة الرئيس أحمدو باباتورا أحيجو(Ahmadu Babatora Ahigo)([1]) [28،ص67– 68]، توسعاً اقتصادياً معتدلاً وواسع النطاق باتباع سياسة مركزية وتجريبية، إذ سعى الأخير دائماً إلى تنويع مصادر اقتصاد بلاده، باتباع سياسة التدخل في الشؤون الاقتصادية، بما في ذلك المشاركة الحكومية الحذرة في قضايا الانماء، وإلى جانب ذلك اتباع القطاع الحكومي سياسة ليبرالية مبرمجة، وسعت الحكومة الكاميرونية إلى تنويع برامج الزراعة وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، التي تعد الثروة الأولى في البلاد ويعمل فيها (75%) من اليد العاملة، أما الصناعة فيعمل فيها (17%) من السكان، وتسهم بـ(19%) من الناتج القومي الإجمالي، وكانت معظم الصناعات الغذائية قد أنشئت بعد الاستقلال، لكن الحكومات الكاميرونية أعطت الأولوية للأنماء الصناعي المتوجه نحو الأسواق الوطنية والأفريقية المجاورة وسيلة لزيادة النمو الاقتصادي، وتابعت الحكومة سياسة السيطرة على الصناعات الأجنبية بالمشاركة في رأسمالها[28، ص70–72]، وقد فسح النمو الاقتصادي المعتدل المجال أمام النمو السريع عندما بدأت الكاميرون في ضخ النفط إلى الأسواق العالمية في عام 1978، وقد وصل إنتاجه إلى ثمانمائة ألف طن في العام نفسه، وصار من أهم صادرات الكاميرون بعد أن ارتفع إنتاجه إلى ستة ملايين طن في عام 1983، ويمثل قطاع النفط (12%) من الناتج القومي الإجمالي، ويوفر ربع الإيرادات الحكومية[45،ص5]، وصار الكاميرون من أكثر منتجي قارة أفريقيا نجاحاً، إذ استثمرت الحكومة أموال النفط إلى جانب الاستقرار السياسي لبناء قطاعات أخرى من الاقتصاد وتحديداً الزراعة والصناعة [48، ص9].

ومع ذلك كان تأثير فرنسا ومواطنيها البالغ عددهم تسعة آلاف مواطن في الكاميرون كبيراً، إذ لاحظت الصحافة الأفريقية في أوائل الثمانينيات أنهم مازالوا يسيطرون على جميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد تقريباً، كما فعلوا ذلك قبل الاستقلال، ويتحكم المواطنون الفرنسيون بنحو (55%) من القطاع الحديث للاقتصاد الكاميروني، فضلاً عن سيطرتهم الكاملة على النظام المصرفي[49، ص77] – [50].

أما الغابون الذي يعد من دول وسط غرب أفريقيا الصغيرة، يحده خليج غينيا وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، وتبلغ مساحته (270,000) كم2 تقريباً، والغابون مستعمرة فرنسية نال استقلاله في عام 1960، ورغم ما يملكه من غابات ومعادن إلا أن مستوى المعيشة فيه منخفض[13،ص399–400]، ومن ناحية النشاط الاقتصادي لم تتطور الزراعة في ذلك البلد في عهود السيطرة الاستعمارية، إذ كان الاستثمار موجهاً نحو تجارة الرقيق([2])[51،ص24]، ومنذ استقلاله اتجه الغابون نحو التطور الاقتصادي، إذ حقق تقدماً ملحوظاً في الجانب الزراعي الذي يعمل فيه (77%) من الأيدي العاملة في البلاد، وتأتي زراعة الكاكاو في المرتبة الأولى،

([1]) ولد عام 1924، ينحدر من عائلة مسلمة متواضعة من الشمال، عمل في دوائر البريد والبرق، وصار نائباً عن منطقة الكاميرون الشمالية المسلمة، وبعدها نائباً لرئيس الوزراء، ثم وزيراً للداخلية، ثم رئيساً للوزراء، وهو أول رئيس لجمهورية الكاميرون بعد استقلالها (1960 – 1982)، ومن إنجازاته توحيد الكاميرون البريطانية مع الكاميرون الفرنسية في 1982، وبعد أن نجح في خلق أمة مستقرة ومزدهرة نسبياً بسلطته الفريدة من نوعها، استقال أحمدو باباتورا من رئاسة الكاميرون لأسباب صحية، وتوفي عام 1989.

([2]) جمع رق، والرق هو العبودة، ورق فلان صار عبداً، والرق مصدر الرقيق في كل شيء ويقال: فلان رقيق في الدين.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وزراعة البن في المرتبة الثانية، فضلاً عن زراعة الكثير من النباتات ذات المردود الاقتصادي، مثل قصب السكر والبطاطا الحلوة وزيت النخيل والفستق والفلفل[52،ص40–55].

والغابون أكبر مصدر للأخشاب على مستوى العالم في عام 1962، والمصدر الرئيسي للاقتصاد فيه [15، ص203–204]، ثم ظهر النفط وحل محل الصادرات الأخرى وتخطاها، وعد من أهم الأصول الاقتصادية للغابون بعد أن وصل إنتاجه إلى مائة وخمسين ألف برميل في عام 1973[53،ص1]، والغابون من بين الدول الأفريقية الأكثر ازدهاراً بعد الحصول على استقلالها، باعتماده على الاستثمار الأجنبي في استغلال موارده الطبيعية، وورث حكومة مستقرة سياسياً جعلت من التنمية الاقتصادية هدفها الأول بالاعتماد على عائدات النفط والموارد الأخرى، وعلى صعيد متصل تعد فرنسا أكبر مستورد لصادرات الغابون، وأكبر مورد لوارداته [53، ص1 –2].

وبالنسبة لبوروندي التي تقع إلى الجنوب من خط الاستواء، تحدها كل من راوندا وتنزانيا والكونغو، وتبلغ مساحتها (27،834)كم2، وكانت بوروندي قد خضعت للاستعمار الألماني ومن ثم البلجيكي، ومنحت استقلالها في عام 1962، واعتمد النشاط الاقتصادي لبوروندي بعد استقلالها كلياً تقريباً على الزراعة، ومن أهم المحاصيل هي الكاسافا والبطاطا الحلوة والقطن والبن، ويعد الأخير من أهم صادراتها إذ شكل (89%) من مداخيل البلاد في عام 1976، وفي العام نفسه أسست بوروندي مع الكونغو ورواندا التجمع الاقتصادي لدول البحيرات الكبرى[21، ص602]، ومن الجدير بالذكر كانت النسبة الأكبر من المساعدات الخارجية التي تتلاقها بوروندي من بلجيكا والمانيا وفرنسا ومن صندوق المساعدات الأوروبي التابع للسوق الأوروبية المشتركة([1])[54،ص259].

أما أنغولا التي تعد سابع أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة، فتحدها كل من ناميبيا والكونغو وزامبيا، وقد عرفت أنغولا في القرون السابقة بأنها مصدر للعبيد إلى القارة الأمريكية، ثم مصدر للمواد الثمينة كالألماس والذهب ثم النفط، وقد استوطنها نحو ستمائة ألف أوربي، وسيطروا على الأراضي وأنشأوا المزارع الواسعة والمصانع والمناجم والمؤسسات التجارية [12،ص216–217][13،ص211]، وحصلت جمهورية أنغولا الشعبية على استقلالها التام من البرتغال في الحادي عشر من تشرين الثاني 1975[55،ص278].

واعتمد النشاط الاقتصادي لجمهورية أنغولا بعد استقلالها على النفط الذي يأتي في مقدمة صادراتها، ومن ثم البن وقصب السكر والذرة والقمح، وأنغولا غنية بالمعادن ولا سيما الألماس والحديد الخام والقصدير والمنغنيز والفوسفات والأملاح، وبالرغم من تلك الموارد فقد شهد الاقتصاد أزمة عميقة لما يزيد على عقدين بعد استقلالها، بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت في البلاد عام 1975، الأمر الذي أثر على الأوضاع الاقتصادية وعلى رأسها

([1]) هي سوق موحدة تضم (27) دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أسستها ست من دول أوروبا الغربية وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا على إثر توقيعها معاهدة روما في أذار 1957، إذ كانت أوروبا تعاني حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، والمستقبل السياسي القلق نتيجة انتصار الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أولاً، وبريطانيا وفرنسا ثانياً، ومصير ألمانيا المجهول ثالثاً، مما دفع مفكروها أمثال جان مونيه، وساستها أمثال كونراد أديناور للتفكير بتجاوز تلك الحالة وتبعاتها، فجاء إنشاء السوق الأوروبية المشتركة خطوة اندماجية تخلق حالة توازن اقتصادي، واستقراراً سياسياً في أوروبا الغربية يختلف كلياً عن ظروف النصف الأول من القرن العشرين، وأبقت الباب مفتوحاً لمشاركة باقي دول أوروبا الغربية فيه.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الزراعة والتعدين[21،ص368]، وأدى رحيل معظم البرتغاليين في المدة (1975– 1976)، إلى انخفاض عميق في الاقتصاد، فقد شغل البرتغاليون جميع المناصب الإدارية والفنية والمهنية تقريباً، وكانوا يشكلون معظم القوى العاملة الماهرة، ويمثلون الجزء الأكبر من سوق الطبقة المتوسطة إلى جانب المستهلكين في البرتغال، وكانت الزراعة التجارية هي الأكثر تضرراً مع هجرة أصحاب المزارع البرتغالية المتمرسين، فضلاً عن ذلك أصيب التعدين بالشلل بسبب فقدان الفنيين والمعدات بما في ذلك المركبات والطائرات التي استولى عليها البرتغاليون، وكانت صناعة النفط التي يديرها الغرب هي القطاع الوحيد الذي ظل غير متأثر إلى حد كبير بسبب استمرار عمليات شركات النفط الغربية [56،ص1].

وقد تفاقم الوضع الاقتصادي في أنغولا بعد حملة الحكومة الجديدة لإضفاء الطابع الاجتماعي على معظم المصانع والبنوك والمناجم ومصانع المعالجة والمصافي والمزارع التي هجرها البرتغاليون، وكانت اللجان المؤلفة من عمال غير ماهرين إلى حد كبير سبباً في تعقيد المهمة الصعبة التي كان يقوم بها المدراء عديمو الخبرة وغير المدربين، وأدى عدم الكفاءة البيروقراطية والفساد والنقص المزمن في المواد الخام والوقود وقطع الغيار إلى تقويض الإنتاجية، وبداية من عام 1976، فشلت الحكومة في تعيين آلاف من المستشارين والفنيين الشيوعيين المدنيين الذين كانوا معظمهم من الكوبيين في إنعاش الاقتصاد، وعلى الرغم من أنهم كانوا يشغلون مناصب استشارية رئيسية في كل وزارة اقتصادية تقريباً، إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى الإلمام بالظروف المحلية وتقنيات الإدارة والآلات الغربية لملأ الفراغ الذي تركه البرتغاليون [56،ص1].

فضلاً عن ذلك أعاقت حرب العصابات المستمرة التعافي الاقتصادي، وفي أواخر السبعينيات زاد المتمردون من هجماتهم على الجسور وقواعد السكك الحديدية والقطارات والطرق وحركة مرور المركبات والمنشآت الحكومية، والخطوط الكهربائية وأنظمة الإمداد بالمياه والمصانع في بعض المدن الداخلية، وكان القتال على أشده في جنوب أنغولا حيث يتركز جزء كبير من إنتاج الغذاء في البلاد، ونتيجة لتلك الظروف بدأ المزارعون في تقليص مزروعاتهم لتجنب مضايقات المتمردين والحكومة والقوات الكوبية، تلك التطورات إلى تدهور شديد في الأحوال المعيشية لغالبية السكان، كذلك تأثرت مستويات الانتعاش الاقتصادي، الذي تمثل في انهيار المنتجات التصديرية مثل البن والقطن والماس والحديد، في مقابل الاعتماد على استيراد المنتجات التي كانت بعضها تنتج في أنغولا، وإنفاق جزء كبير من الميزانية العامة لتأمين نفقات الدفاع عن البلاد، لذلك لجأ الأنغوليون بشكل متزايد إلى رأس المال والتكنولوجيا والقوى العاملة الغربية لإنعاش الاقتصاد بديلا للاعتماد الحصري على السوفييت والكوبيين ودول أوروبا الشرقية[56، ص1][57،ص5– 6].

وعلى الرغم من ذلك عانت أنغولا من انخفاض حاد في الاقتصاد عام 1981، لانخفاض الطلب العالمي على النفط الذي كانت إيراداته تشكل معظم النقد الأجنبي، فضلاً عن انخفاض أسعار صادرات أنغولا الرئيسية الأخرى من القهوة والماس، والجفاف وهجرة المزارعين إلى المناطق الحضرية هرباً من الجفاف والفوضى، ثم الأزمة المالية التي ضربت البلاد في عام 1982، لتفاقم العملة الأجنبية، بعد أن استهلكت الحكومة في تكاليف الاستثمار المتزايدة في قطاعي النفط والماس، والتزامات خدمة الديون الثقيلة للإمدادات العسكرية، ودفع تكاليف

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المستشارين السوفييت وألمانيا الشرقية والقوات الكوبية البالغ عددها خمسة وعشرين ألف جندي جميع عائدات البلاد من العملة الصعبة، مما دفع أنغولا للاقتراض الخارجي[56،ص2 –4][58،ص1].

لقد كان هناك تعاون اقتصادي بين دول وسط أفريقيا في مدة ما بعد الاستقلال، وشمل ذلك التعاون دول الكاميرون وأفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل والكونغو كينشاسا والغابون وتشاد ورواندا وبوروندي، للقيام بمسح لجميع القوى العاملة في تلك البلدان، والاستمرار في مسح شامل للمصادر الطبيعية الموجودة في تلك البلدان، ودراسة إمكانيات التوسع في الاعتماد على وسائل النقل في الإقليم، واستغلال الطاقة الطبيعية، والتوسع في التعليم، فضلاً عن الاهتمام بالتنمية الزراعية وزيادة حجم التبادل التجاري، ثم تنسيق خطط التنمية الصناعية بين تلك البلدان، بحصر إمكانيات الصناعة لكل دولة، والفصل بين الصناعات الإقليمية والصناعات التي تحتاج إلى أسواق أخرى وأوسع، وأن يكون اختيار الصناعات بين كل دولة داخل الإقليم مبنياً على أساس اختيار الأقل نفقات في الإنتاج، ومن ثم إيجاد توازن بين مختلف قطاعات الاقتصادات الوطنية الداخلة في الاتحاد[59،ص151– 152]، إلا أن ذلك التكامل الاقتصادي لدول وسط أفريقيا واجه عدة مشكلات، أهمها اختلاف النظم النقدية في القارة، فبعض الدول لها عملات مستقلة، والبعض الآخر ليس لها عملات مستقلة ومن أهمها الدول التي كانت مستعمرات سابقة لفرنسا[60،ص351].

الخاتمة:

توصلنا من البحث إلى عدة استنتاجات:

أولاً: بقيت دول وسط أفريقيا متخلفة رغم وجود الإمكانات الاقتصادية الكبيرة، لعدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود خطط اقتصادية مدروسة ومبرمجة، ونقص الخبرات الفنية والنهضة العمرانية.

ثانياً: أدى عدم الاستقرار السياسي إلى عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن استثمار اموالهم في دول وسط أفريقيا، مما تسبب في هجرة أصحاب الكفاءات والفنيين المهرة إلى خارج البلاد، وهجرة اليد العاملة الأوربية تلك البلدان، وترتب على ذلك شل القدرة الإنتاجية للدول الوليدة.

ثالثاً: اعتمد اقتصاد بلدان وسط القارة الأفريقية على الزراعة حرفة للسكان، ويعمل فيها حوالي (65%) من القوة العاملة، ثم يأتي النفط والمعادن الطبيعية الأخرى.

رابعاً: بقيت بعض دول وسط أفريقيا تعتمد في اقتصادها كل الاعتماد رغم استقلالها على المعونات من الدول التي كانت واقعة تحت احتلالها، كما هو الحال مع تشاد وأفريقيا الوسطى اللتان ظلتا تعتمدان على المعونات الفرنسية لسد عجزهما وتمويل بعض مشاريعهما.

خامساً: وجد المستعمرون غايتهم في دول وسط أفريقيا الغنية بمواردها البشرية والطبيعية المتمثلة في خصوبة التربة ووفرة المياه، فركزوا جهدهم على استنزاف موارد تلك الدول ليمدوا بها مصانعهم.

سادساً: عملت دول وسط أفريقيا على مواصلة التعاون الاقتصادي والسياسي الوثيق فيما بينها ودعمه على مستوى القارة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

CONFLICT OF IN TERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر:

[1] فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية أفريقية دراسة اقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (1987).

[2] أحمد نجم الدين فليجة وآخرون، أفريقية جنوب الصحراء دراسة إقليمية، الإسكندرية، ج1، (1967).

[3] حسين جبار شكر البياتي، التطورات السياسية في الكونغو 1960ـــ1965، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)،(2005).

[4] ClA, FOIA, Intelligence Memorandum: The Economy of Congo Kinshasa Trends Since Independence and Prospects, June 1968.

[5] وسام نعمت وآخرون، صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد، القاهرة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع،(2020).

[6] هيفاء أحمد محمد، أهم التطورات السياسية في الكونغو الديمقراطية، مجلة كلية التربية للبنات جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 3،(2010).

[7] أيمن المقدم، لومومبا زعيم الكونغو الديمقراطية، مجلة أفريقيا قارتنا، القاهرة، العدد الخامس، (2013).

[8] رجاء إبراهيم، الأزمة الكونغولية وتداعياتها، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 130، (1999).

[9] عمرو شيخ العرب، موبوتو فهد كنشاسا الذي هرب من حكم الشعب، جريدة الوسط البحرينية، العدد 2719، السنة العاشرة،(2016).

[10] محمد رياض وأخرون، أفريقيا دراسة لمقومات القارة، بيروت، دار النهضة العربية، (1992).

[11] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د. ت).

[12] جمال عبد الهادي مسعود، المجتمع الإسلامي المعاصر "أفريقيا"،الإسكندرية،الوفاء للطباعة والنشر،(د. ت).

[13] محمد عتريس، معجم بلدان العالم، القاهرة، ط6، مكتبة الآداب، (2016).

[14] ريم وصفي محمد احمد، ديفيد داكو ودوره السياسي في تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى حتى عام ١٩٨١، جامعة ميسان، رسالة ماجستير، كلية التربية، (2014).

[15] محمود السيد، تاريخ أفريقيا القديم والحديث، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، (2006).

[16] مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، بيروت، ج2، دار رواد النهضة، (د. ت).

[17] نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بتاريخ 22/ 1/ 2024 https://ar.wikipedia.org/wiki

[18] إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، الرياض، ج2، دار المريخ، (1993).

[19] أحمد نجم الدين فليجة، أفريقيا دراسة عامة وإقليمية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، (د. ت).

[20] ClA, FOIA, Chad Economy: A War Casualty, April 1982.

[21] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د. ت).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[22] محمود شاكر، تشاد، مواطن الشعوب الاسلامية في افريقيا، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، (1972).
[23] أيمن السيسي، من نواكشوط إلى تمبكتو الكتابة على حافة الموت، القاهرة، دار نهضة مصر، (2016).
[24] محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، الرباط، دار الخليج، (2015).
[25] مادي إبراهيم كانتي، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ عام 1991، د.م، مكتبة عبد الملك عودة الأفريقية، (2016).
[26] عمر الأنصاري، الطوارق الأسطورة والواقع، بيروت، ط1، دار الساقي، (2006).
[27] عزيزة فوال بابتي، موسوعة الأعلام العرب والمسلمين والعالميين، بيروت، ج3، دار الكتب العلمية، (2009).
[28] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د. ت).
[29] جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، (2014).
[30] ClA, FOIA, Africa Review, 25 January 1985.
[31] ناصر بن محمد الزمل، موسوعة أحداث القرن العشرين، د. م، ج10، مكتبة العبيكات، (2006).
[32] عايدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الأفريقي حالتا مالي ونيجيريا، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، (2015).
[33] ClA, FOIA, Mali: Time of Trial ,2 October 1981.
[34] صهيب عبد الصمد إسماعيل، السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب في دولة مالي، القاهرة، ط1، العربي للنشر والتوزيع، (2023).
[35] فاروق حسين أبو ضيف،أفريقيا والتنافسية الدولية تركيا–إيران–الصين،القاهرة،العربي للنشر والتوزيع، (2023).
[36] مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، بيروت، ج18، الشركة العالمية للموسوعات، (2004).
[37] محمد فاضل علي باري وآخرون، المسلمون في غرب أفريقيا تاريخ وحضارة، بيروت، دار الكتب العلمية، (2007).
[38] حفناوي بعلي، صحراء الجزائر الكبرى، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (2018).
[39] ClA, FOIA, Intelligence Memorandum: Uranium in Niger, December 1971.
[40] أحمد صوار، كفاح النيجر، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، (د. ت).
[41] ClA, FOIA, Niger: Near Term Prospects, 2 October 1986.
[42] أمين اسبر، أفريقيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، دمشق، ط1، دار دمشق، (1985).
[43] ClA, FOIA, Niger: Challenges Facing Kountche, 25 July 1985
[44] محمد رياض وآخرون، الاقتصاد الافريقي، القاهرة، (1963).
[45] ClA, FOIA, Cameroon: Challenges Ahead for Biya, 3 February 1986.
[46] ClA, FOIA, Cameroon: Tough Times Ahead, W.D.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[47] أديباوو أديديجي وآخرون، تاريخ أفريقيا العام "مقارنة بين سياسات تصفية الاستعمار الاقتصادي في أفريقيا"، باريس، ج8، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (1998).

[48] ClA, FOIA, Cameroon: Challenges To Biya Leadership, December 1984.

[49] محمد عبد الغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، (1973).

[50] نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بتاريخ 16/ 2/ 2024 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D

[51] الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، د. م، ج5، مكتبة الهلال، (د. ت).

[52] زاهر رياض وآخرون، التطور الاقتصادي لجمهوريات وسط افريقيا، القاهرة، دار النهضة العربية، (1967).

[53] ClA,FOIA, Subject: Economic Summaries on Selected African Countries,15 April 1975.

[54] مارينا الشياب وآخرون، نشأة السوق الأوربية المشتركة 1950– 1957، عمان، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 48، العدد 3، (2021).

[55] مجدي حماد، صراع القوى الكبرى في أفريقيا، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (1977).

[56] ClA,FOIA, Angola: Causes and Implications of Economic Decline, December 1983.

[57] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "انغولا"، الدورة الموضوعية لعام (2008).

[58] ClA, FOIA, Angola: Angola Peculiar Playmates in Angola Oilfields, 29 July 1985.

[59] عبد العزيز رفاعي، مشاكل أفريقيا في عهد الاستقلال، القاهرة، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، (1970).

[60] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وآخرون، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، الرياض، ط2، دار الزهراء، (2002).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq